

سأل برّي ونصر الله عن مسؤولية الوزراء والفساد

أحمد الأسد يطالب برئيس مختلف "يكون صديقاً لسوريا لا عبداً لها"

النهار ٢٠٠٤/٧/١٢ : رأى رئيس "تيار لبنان الكفاءات" احمد كامل الاسعد ان "الاستاذ نبيه بري يتناسى مسؤولية وزراء حركة "امل" الممثلين في الحكومة الحالية والحكومات السابقة التي اوصلت الوضع المعيشي الى ما هو عليه". وسأل نواب "حزب الله" وامينه العام السيد حسن نصرالله: "لماذا لا تبادرون الى فتح ملف واحد من ملفات الفساد". تحدث الاسعد في ندوة في بلدة مجدل زون (صور) امس، وقال: "تسمعون، في الفترة الاخيرة، تصريحات من اطراف سياسية كثر كلها تتناول الفساد، وكأنها براء منه، وتدعو الى الاصلاح، ولا مشروع اصلاحيا لديها. فالاستاذ نبيه بري، يعلن ان سبب المشكلة في لبنان هي دعم تطبيق القانون الذي يشرعه المجلس النيابي. وينسى، الاستاذ نبيه، او يتناسى مسؤولية وزراء حركة أمل الممثلين في الحكومة الحالية، والحكومات السابقة، والذين شاركوا في القرارات الاقتصادية، التي اوصلت الوضع المعيشي الى ما هو عليه. لذا، اسأل الاستاذ نبيه: عن اي قانون نتحدث؟ فالقانون الذي نتحدث عنه لا يطبق الا من خلال دولة القانون، ودولة القانون لا تبنى الا عندما يطبق القادة السياسيون اولاً، القانون، ويكونون المثل والمثال، قبل ان يطلبوا من الشعب تطبيقه.

ودولة القانون هذه، لا تبنى الا برجالات دولة، رجالات يتمتعون بذهنية وصدقية وصلابة. ومن جهة اخرى نسمع سماحة السيد حسن نصرالله، يتحدى الدولة اللبنانية ان تفتح ملفا واحدا من ملفات الفساد وتتابعه حتى النهاية.

وهنا اود ان اسأل سماحة السيد حسن: على رغم مقوماتكم العديدة، وامكاناتكم الكبيرة في حزب الله، لماذا لا تبادرون، انتم انفسكم، بواسطة نوابكم، الى فتح ملف واحد من ملفات الفساد، وتتابعونه حتى النهاية؟ والا ما هو دور نوابكم المنتخبين؟

وحتى اذا كان نواب حزب الله اقلية في المجلس النيابي، عليهم على الاقل ان يتابعوا ملفا واحدا حتى النهاية، ويضعوا النقاط على الحروف.

والا ما دور كتلتكم في المجلس النيابي؟ الصمت؟ الانكفاء؟

اما الوزراء الذين ينتقدون، بكل فظاظة، وعترية، اداء الحكومة وممارستها، وهم جزء منها، من دون ان يقدموا استقالتهم، اقول لهم: ان اساليبكم وممارساتكم هذه، هي التي ادت الى تغيير مفهوم العمل السياسي الراقي في لبنان، من مفهوم حضاري، اخلاقي، الى مفهوم متخلف وفساد. كما أسأل جميع القوى السياسية التي تدعي محاربة الفساد وتدعو الى الاصلاح: اين مشروعكم، يا سادة، اذا كنتم، فعلا جادين في اصلاح هيكل مؤسسات الدولة، محاربة الفساد، تطوير الوضع الاقتصادي، تحسين المستوى المعيشي، تطوير مستوى التعليم، تأمين الطبابة والاستشفاء المجاني لجميع اللبنانيين، حماية العامل اللبناني، ومعالجة مشكلة الدين العام؟ اين برنامجكم وخطتكم العلمية التفصيلية، من اجل النهوض بالمجتمع ليواكب التطور في العالم، وليواكب متطلبات القرن الحادي والعشرين؟

فاذا لم يكن لديكم مشروع وبرنامج، وخطة عمل قابلة للتنفيذ، الستم تكتفون بالشعارات والتصريحات اليومية من اجل مداعبة عواطف الناس واحاسيسهم، وخداعهم بالكلام المعسول؟

قد تضطرون، يوما ما، الى تبني مشروع اصلاحي؛ ولكن اسألكم: هل تملكون القرار، القرار الحر، لتنفيذ مشروع الاصلاحات الضرورية المنشودة؟

لا!

ان قراركم مقيد، يا سادة، ولا صلاحية لديكم لتجاوز الخطوط الحمر، المرسومة لكم سلفا. واتوقف، هنا، لأتساءل: اليس من واجب صاحب كل مشروع سياسي ان يوضح للرأي العام رؤيته وخطته المستقبلية، وبرامجه العلمية والعملية من اجل تطوير المجتمع، وتحسين معيشة المواطن اللبناني؟ اليس من واجب من يحمل مشروعا سياسيا، ان يمتلك القرار، القرار الحر من اجل تطبيق برنامجه، ورؤيته الاصلاحية؟

وفي غياب كل من المشروع السياسي والقرار الحر، هل للعمل السياسي اي مغزى؟
الا يتحول العمل السياسي، حينئذ، "حكي انشا"، وشعارات خالية من اي مضمون؟
من هنا نقول: لا توجد مشاريع سياسية حقيقية في وطننا، فلبنان مليء، ويا للأسف باصحاب المراكز والمصالح الخاصة".

اضاف: "الموضوع الآخر الذي سأتناوله، هو الاستحقاق الرئاسي. لكن قبل الادلاء برأيي في هذا الموضوع، اود ان اسأل ما يسمى المسؤولين في لبنان:

عندما تختبئون وراء اصابعكم، وتصرحون امام الرأي العام، انه ما زال من المبكر الخوض في موضوع الاستحقاق الرئاسي، سواء لجهة الانتخاب، او التمديد او التجديد، لان الامور والمعطيات لم تتضح بعد، لحسم خياركم، هل تعتقدون، فعلا، ان السذاجة عند الشعب اللبناني قد وصلت الى درجة تصديق كلامكم هذا؟ ام هو استخفاف بعقول اللبنانيين؟ الا تعلمون ان الجميع على يقين انكم في انتظار كلمة السر، ولا خيار لكم على الاطلاق.

كيف يمكنني، انا وغيري من الشعب اللبناني، ان احترمكم، واعتبركم مسؤولين اذا كنتم لا تتجرأون على اتخاذ اي قرار من دون الرضا، حتى في القضايا المصيرية والاساسية، مثل استحقاق رئاسة الجمهورية؟
اليس المسؤول مسؤول ولا عن قراره؟

البيست موافقكم هذه من اجل الحفاظ على كراسيكم ومناصبكم؟
فبئس المناصب والمراكز بأجمعها، اذا كانت على حساب الكرامة والشهامة وعزة النفس".
وتابع اما في ما يتعلق بالاستحقاق الرئاسي، فنحن نرى ان الجو السياسي العام، في لبنان، يركز على تعديل المادة ٤٩ من الدستور، وينسى بالتالي، جوهر هذا الاستحقاق واهميته.

فجوهره اننا، في لبنان، نريد رئيسا جديدا، رئيسا يتمتع بصفات متميزة، منها: الرؤية المستقبلية الواضحة لبناء لبنان الدولة والدولة الحديثة، الاستقامة، النزاهة، العفوان، عزة النفس، الشجاعة، مواجهة الباطل وكل الباطل، قطع يد السارق، واخيرا، نريده ان يكون على مسافة ما، من النظام السوري.
وليس معنى هذا ان يكون عدوا لسوريا، وانما لا نريد ان يكون عبدا لسوريا. نريده ان يكون صديقا، وصديقا حقيقيا لسوريا، شريكا لها في القرارات السياسية المصيرية، صادقا معها عن اقتناع حقيقي وليست زائفة ومرحلية.

لذا، نريده ان يبدأ بإصلاح العلاقات اللبنانية - السورية، لتكون مبنية على الصداقة الحقيقية والاحترام المتبادل.

نريده ان يكون رجلا، بكل ما في الكلمة من معنى، من اجل ان نفتح صفحة جديدة من تاريخ لبنان.
من هنا، نرى اهمية هذه الصفة، صفة ان يكون الرئيس المقبل على مسافة ما، من النظام السوري.
فمن دون هذه الصفة، لاامكان لمحاربة الفساد والفاستدين في لبنان.

من دون هذه الصفة، لا اماكن للاصلاح الجدي والحقيقي في لبنان.

من دون هذه الصفة، لا اماكن للنهوض باقتصادنا في لبنان.

من دون هذه الصفة، لا اماكن للتغلب على الاستسلام واليأس المنتشر في نفوس الشعب في لبنان.

خلاصة، من دون هذه الصفة، نكرس الامر الواقع الذي نعيشه في لبنان اليوم، وبالتالي لا اماكن لتجاوز الخطوط الحمر، من اجل النهوض بلبنان".

وختم: "نكرر ونوضح مجددا: المهم، والاساسي، ليس بتغيير اسم رئيس الجمهورية فقط، وابقاء الممارسة بمضمونها واسلوبها كما هي متبعة اليوم.

المهم هو انه من دون الصفة الاساسية لرئيس الجمهورية المقبل اي صفة المسافة من النظام السوري، لا اهمية حقيقية لتعديل المادة ٤٩ من الدستور او عدم تعديلها، حيث سيبقى جوهر الرئاسة الاولى في لبنان على ما هو عليه اليوم، بتعديل تفصيلي واحد بسيط: هو اسم مختلف للرئيس الجديد.

لذا، نطالب برئيس جديد، مختلف بالاسم والمضمون، من اجل بناء لبنان الدولة، لبنان الحضارة، لبنان الحدائة ولبنان العروبة الحقيقية.

وعلي سوريا ان تطمئن الى ان رئيسا للجمهورية كهذا وان اختلف معها بالنسبة الى ادائها في الوضع السياسي الداخلي في لبنان، لكنه لن يختلف معها، ابداء، بالنسبة الى الموقف الواحد حيال العدو الاسرائيلي".

واشنطن تفكر في تأجيل الانتخابات في حال حصول هجوم

واشنطن - وص ف - نشرت مجلة "نيوزويك" في عددها الذي يصدر اليوم الاثنين ان السلطات الاميركية تفكر في احتمال تأجيل الانتخابات الرئاسية والنيابية المقررة في الثاني من تشرين الثاني المقبل في حال حصول هجوم خلال الفترة التي تسبق مباشرة موعدها. وكان وزير الامن الداخلي الاميركي طوم ريديج صرح الخميس ان شبكة "القاعدة" تعمل بصورة حثيثة لتنفيذ "اعتداء كبير في الولايات المتحدة من اجل عرقلة عملياتنا الديموقراطية". وقال ان "معلومات موثوقا بها تفيد الان ان القاعدة ماضية في مخططاتها لتنفيذ هجوم ضخم في الولايات المتحدة من اجل عرقلة عملياتنا الديموقراطية". ونقلت المجلة عن مسؤولين في جهاز مكافحة التجسس طلبوا عدم ذكر اسمائهم ان السلطات الاميركية تفكر في وسائل تأجيل الانتخابات في حال شن اعتداء. وازافت ان رئيس اللجنة الجديدة لدعم الانتخابات ديفورست سواريس وجه كتابا الى طوم ريديج طلب منه فيه ان يوجه كتابا عاجلا الى الكونغرس لاصدار قانون استثنائي يجيز لوكالته تأجيل الانتخابات في حال تعرض البلاد لهجوم ارهابي جديد. وجاء في الرسالة التي اشارت اليها المجلة ان "الحكومة الفيديريالية لا تملك اي هيكلية تجيز لها شرعاً الغاء او تأجيل انتخابات ما على الصعيد الفيديريالي " وواضحت "نيوزويك" ان اجهزة طوم ريديج طلبت من وزارة العدل التفكير في المسألة.